

المبحث الثالث: الاستثمار الوقفي في مجال المياه وآفاقه على المستوى الدولي

يعتبر وقف بئر رومة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أول استثمار وقفي في المياه، لأن هذا البئر اشتراه عثمان رضي الله عنه من ماله الخاص فجعله وقفًا في سبيل الله استجابة لتوجيه الرسول عليه الصلاة والسلام، وقد كان البئر يسد حاجة الناس إلى المياه العذبة في المدينة، أما في المجتمعات المعاصرة، فإنه يمكن توجيه الأوقاف إلى بعض المجالات الأخرى التي ستكون لها آثار حميدة على حسن استغلال الثروة المائية في العالم العربي (المطلب الأول)، كما يمكن الاستفادة من نظام الوقف لتعزيز التعاون بين الدول في مجال المياه الدولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: توجيه الأوقاف للاستثمار في مجال المياه

هناك عدة مجالات معاصرة يمكن للوقف المائي أن يسهم فيها من أجل الاستغلال الأمثل للثروة المائية (ثانياً)، خاصة بعدما برزت بعض الآثار الاجتماعية لتفويض تدبير المياه للشركات الأجنبية (أولاً).

أولاً: الآثار الاجتماعية لتفويض تدبير المياه للشركات الأجنبية

شهدت العقود الأخيرة تنازل الدولة الحديثة عن بعض وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية نتيجة خصخصة أهم القطاعات الحيوية في المجتمع، مما أدى إلى ظهور "المؤسسات الخاصة بإنشاء العمران كشرركات الطرق والسدود والمقاولات، وظهرت المؤسسات التي تخدم العمران كشرركات الماء والكهرباء والهاتف، وظهرت المؤسسات المتخصصة في صيانة المدينة كشرركات النظافة، وظهرت المؤسسات المتخصصة بتنظيم البيئة كشرركات التخطيط والمكاتب الهندسية. هكذا بدأت المؤسسات العمرانية في المجتمعات الرأسمالية التي لا تعرف إلا قانون السوق من عرض وطلب"⁽¹⁰³⁾.

ولهذا لم يعد ينظر إلى الموارد المائية على أنها موارد طبيعية فحسب، بل موارد اقتصادية كذلك، بحيث صاحب الترويج لمشكل ندرة المياه، مقارنة اقتصادية⁽¹⁰⁴⁾ ترمي إلى ضرورة

(103) جميل عبد القادر أكبر، العمران ومؤسساته، بحث قدم لمؤتمر الاجتهاد في قضايا البيئة والعمران، المنعقد في إربد، جامعة اليرموك، بتاريخ 3-5 ماي 2003. ص: 3.

(104) Yenny Vega Cárdenas, **La construction sociale du statut juridique de l'eau en Amérique du Nord**, Lex Electronica,==

التدخل بمناهج جديدة في تدبير الموارد المائية يحكمها المنطق الربحي، أي أن التعامل مع ندرة المياه وتأمين إنتاجها وتوزيعها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال قوانين السوق من عرض وطلب، فالماء من الناحية الاقتصادية يعد سلعة حيوية وهو آخذ في الندرة، والسوق وحده القادر على إدارة هذه الندرة.

هذا هو الإطار الاقتصادي للإقناع بخصخصة خدمات توزيع الماء والكهرباء، شجعت عليه مؤسسات مالية دولية كبرى (خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لإقناع الحكومات في دول الجنوب بتبني هذا الطرح عبر برامجها الاقتصادية وخططها الإصلاحية. وقد اقتنع المغرب بهذا الطرح، وقام بخصخصة خدمات توزيع الماء والكهرباء في بعض المدن، مسندا ذلك لشركتين في ثلاث مدن كبرى في المغرب وهي: الدار البيضاء، والرباط وسلا، وطنجة وتطوان منذ عام 1997 ولمدة ثلاثين سنة⁽¹⁰⁵⁾.

== vol. 12 n° 2 (Automne / Fall 2007). Disponible à <http://www.lex-electronica.org>, pdf, p. 3.

(105) مهدي الحلو، خصخصة المياه في المغرب: الدروس الأولى المستفادة، ضمن استعادة الملكية العامة للمياه، إنجازات ونضالات، ورؤى من أنحاء العالم، ط1، 2008، ص: 219 وما بعدها.

وقد ترتب عن ذلك بعض الآثار السلبية على المستوى الاجتماعي كارتفاع الضرائب على الماء والكهرباء والصرف الصحي، فقد توصلت إحدى الدراسات التي أعدتها وزارة الداخلية المغربية سنة 2007 بواسطة فريق من الاستشاريين المستقلين، إلى أن خدمات توزيع الماء والكهرباء والصرف الصحي من قبل شركة "ليديك" Lydec في الدار البيضاء عرفت إخفاقات كثيرة وإنفاقات زائدة، وذلك من بين عيوب أخرى كثيرة في الالتزامات التعاقدية، فقد أظهرت النتائج تفاوتاً هائلاً بكل المقاييس المالية والاقتصادية بين ما خططت له الدولة وبين ما قامت به الشركة الخاصة على أرض الواقع إثراء لحاملي أسهم الشركة الخاصة وبعض شركائها المحليين⁽¹⁰⁶⁾.

وهذا ما حدا ببعض الدول إلى اعتماد نظام الرسوم القائم على دعم بيئي، فهناك تعرفه اجتماعية لمنخفضي الدخل الذين لديهم الحق في استخدام 10 أمتار مكعبة كل شهر⁽¹⁰⁷⁾.

(106) المرجع السابق، ص: 222-223. ولمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع ينظر: ALLAIN-ALMANSOURI Béatrice, **La gestion de l'eau potable au Maroc: la fin de service public?** Dans les services publics et leur dynamiques au Machreq et au Maghreb, édition L'Harmattan, Paris, 2001. P. 202.

(107) استعادة الملكية العامة للمياه، إنجازات ونضالات، ورؤى من أنحاء العالم، ط1، 2008، ص: 30.

وإزاء هذا الوضع، ماهي المجالات التي يمكن للوقف المائي أن يساهم فيها في وقتنا الحاضر؟

ثانياً: مجالات معاصرة للوقف المائي

اعتبر الفقهاء "مرفق المياه" من المرافق العامة التي يجب أن تنهض بها الدولة من حيث حمايتها وتوفيرها وتنقيتها وتوزيعها توزيعاً عادلاً، على أن يشاركها في القيام بهذه المهام أبناء المجتمع، والموسرون منهم خاصة؛ إما بدعم ميزانية هذا المرفق، أو بالمشاركة مباشرة في توفير الماء وفق نظام الأسبلة، أو الصهاريج، أو القنوات، أو الآبار الموقوفة لوجه الله تعالى لتيسير الحصول عليه للذين يحتاجونه حيثما كانوا⁽¹⁰⁸⁾.

فالتعاون والتشارك بين مؤسسة الأوقاف في الدول الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني وجميع الفاعلين الاقتصاديين يعد من أهم العوامل المساعدة لإنجاح المجالات المعاصرة للوقف المائي، وذلك بالمساهمة في تمويل المشاريع الكبرى التي تسعى إلى توفير مياه الشرب والسقي

(108) ينظر إبراهيم البيومي غانم، فقه إدارة المياه وحماية البيئة في نظام الوقف الإسلامي، مقال منشور في موقع مركز الدراسات الإباضية

<http://www.taddart.org/?p=12062> تمت الزيارة بتاريخ 2015 / 2 / 15

وإعادة تدوير المياه وإقامة شبكة الصرف الصحي وغيرها، بحيث تكون تلك المشاريع متوافقة مع البيئة الجغرافية المراد توفير المياه فيها والحرص على عدم هدر مياهاها⁽¹⁰⁹⁾، ومن بين المجالات التي يمكن لمؤسسة الوقف المائي المساهمة فيها ما يلي:

1. المساهمة في توفير المياه الصافية

أسست الشريعة الإسلامية لمبدأ عظيم يتعلق بالحق في الماء الصالح للشرب، واعتبرته حقا مشاعا للجميع، ومن المعلوم أن هناك العديد من المناطق النائية التي تعرف شحا

(109) من التجارب التاريخية الناجحة التي تعاملت مع المورد المائي بحسب الظروف الطبيعية وتطويعها لحاجة الإنسان، ما سطره أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر الفرستائي (ت. 1110/504) في كتابه القسمة وأصول الأرضين، وقام المحققون: الهادي بن وزدو، أحمد ممو، محمد حسن، بعنوانه بقانون المياه والتهيئة المائية بجنوب إفريقيا في العصر الوسيط من خلال الكتاب السابق، مركز النشر الجامعي، تونس، 1999.

ويقول المحققون بأن أبا العباس عاش في منطقة جافة تقل فيها الآبار والينابيع وتكتسب فيها مياه السيول (الأمطار) أهمية أساسية لتوفير حاجيات التجمعات السكنية من مياه شرب وري. وخلال المدة التي قضاها في الجنوب التونسي استطاع أن يخبر عن قرب الحياة الاجتماعية، وأن يساهم في حل المشكلات الناجمة عن الخصام حول الأرض والمياه مما جعله يضع كتابه "القسمة وأصول الأراضي". ص: 162. "فالنظام المتكامل للاستفادة من مياه الأمطار في مختلف المجالات الحيوية وخاصة الإعمار الفلاحي، يبرز إلى أي حد أمكن للإنسان في البيئة شبه الجافة أن يتأقلم مع الظروف الطبيعية ضامنا لتواصل العمران البشري. ص: 252.

واضحاً في المياه خاصة منها الصالحة للشرب، كما أن هناك طبقة لا يستهان بها في العالم العربي من محدودي الدخل، الذين يشربون مياهها ما زالت تحتاج إلى مزيد من التصفية، الشيء الذي جعل جودة المياه من المشاكل المعاصرة والقضايا الخطيرة التي تهدد صحة الإنسان، لأن تلوث المياه من بين أسباب ظهور أمراض القصور الكلوي في العديد من المجتمعات الفقيرة.

ويمكن لمؤسسة الوقف المائي المساهمة في إنشاء محطات لتصفية المياه، ومد قنوات الماء الصالح للشرب، وإيصالها إلى المناطق التي لا تتوفر على مياه صافية عبر قنوات خاصة أو عبر عربات متنقلة، وبناء الآبار...، ومن النماذج المعاصرة في هذا المجال قيام إحدى الجمعيات الغربية بإنجاز أزيد من أربعين مشروعاً في بعض الدول الإفريقية والآسيوية التي تعاني من شح المياه الصافية كإثيوبيا وأوغندا وكمبوديا⁽¹¹⁰⁾.

كما يمكن للوقف المائي المساهمة في التوعية فيما يتعلق "بالترشيد الاقتصادي للمياه على مستوى البيت بالدعوة مثلاً إلى وقف موارد مالية لإصلاح الحنفيات والمضخات وبناء دورات المياه العمومية والخاصة وحفر وإصلاح وتنقية

(110) ينظر موقع الجمعية الخيرية الأمريكية www.lifewater.org، تمت الزيارة للموقع بتاريخ 2018/02/12.

الآبار⁽¹¹¹⁾، بالإضافة إلى استثمار مياه الأمطار وتجميعها بكل الوسائل المتاحة كوضع الخزانات في العمارات.

2. أوقاف السقي والزراعة

تعتبر الزراعة في الوطن العربي من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تستوعب حوالي 30 مليون نسمة من القوى العاملة⁽¹¹²⁾، وتمثل الزراعة بمدخلاتها ومنتجاتها ركيزة محورية ترتبط بها العديد من الأنشطة الاقتصادية والتسويقية والتصنيعية والتحويلية وأنشطة التجارة والخدمات⁽¹¹³⁾.

وبالرغم من المساحة الهائلة للأراضي الصالحة للزراعة واختلاف المناخات بين أقطار الوطن العربي حيث ينمو فيها الحبوب بأنواعها والأشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية

(111) عبد القادر بن عزوز، دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (15)، ط1، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، 2011، ص: 90.

(112) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37، لعام 2018، جدول (3) القوى العاملة الكلية والزراعة خلال الفترة 2014 - 2016.

(113) تستهلك الزراعة ما يقارب 70٪ من الموارد المائية على المستوى العالمي، وفي المغرب تصل النسبة إلى 88٪. لمزيد من التوسع حول موضوع الماء في المغرب، ينظر الكتاب الخاص عن الماء الصادر عن جريدة "Matin Le" المغربية:

L'eau, un bien précieux et de multiples en jeux, les cahiers du matin 12 juin 2019.

الصناعية كالكطن والسكر والزيتون، وتوافر الموارد المائية حيث تقدر الموارد المائية المتاحة في الدول العربي من كافة المصادر بنحو 259 مليار متر مكعب، إلا أن الزراعة لم تصل بعد إلى حد الوفرة لاحتياجات السكان⁽¹¹⁴⁾، ويعزى أهم سبب في عدم الوفرة الغذائية هو عدم الاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة.

وعليه، يمكن للوقف المائي المرتبط بالوقف الزراعي أن يساهم في "إعادة النظر في الوسائل التقليدية المستعملة في سقي الأراضي الزراعية نظرا لما ينتج عنها من ضياع كميات هائلة من الماء"⁽¹¹⁵⁾، واستبدالها بوسائل حديثة تعمل على الاستغلال الأمثل للمياه مع الزيادة في الانتاج، فضلا عن تطوير الزراعات السقوية من خلال مد قنوات السقي إليها أو حفر آبار بجانبها، مما سيؤدي إلى رفع العائد الاقتصادي

(114) مناف قومان، بالرغم من المساحة الزراعية الوفيرة.. لماذا لا يغطي العرب حاجتهم من الغذاء؟ 14 فبراير 2017، مقال منشور في الموقع التالي:

<https://www.noonpost.org/content/16652> تمت الزيارة بتاريخ 2018/3/21.

(115) عباس الجراي، ثقافة ترشيد استعمال الماء في الإسلام، ضمن "السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في أفق بداية القرن 21"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الدورة الخريفية لسنة 2000، ص: 33.

للمتر المكعب للمياه المستخدمة في الزراعة وبالتالي تشجيع قطاعات جديدة من المزارعين في الزراعة وإنتاج الغذاء⁽¹¹⁶⁾.

3. أوقاف السدود والمشاريع المائية الكبرى

تزرع حضارتنا العربية الإسلامية من خلال ما ابتكره الأولون من حلول ناجحة لمشكل شح الموارد المائية حيث أنشأوا "بعض السدود وجعلوا جزءاً من مياه السيول المنحدرة من الأودية تدلف إلى باطن الأرض عن طريق بعض الآبار المخصصة لذلك من أجل رفع مخزون المياه السطحية⁽¹¹⁷⁾.

وتعتبر "السدود في المغرب البديل الوحيد لتعبئة وتخزين الماء لضمان الأمن⁽¹¹⁸⁾ المائي والغذائي... ويشكل استغلالها حالياً رهانا استراتيجياً لتلبية الحاجيات من الماء

(116) عامر الجبارين، الوقف الإسلامي للمياه، اقتصاديات المياه (حالات دراسية من المنطقة)، ص: 16، ضمن حلقة نقاشية حول الوقف المائي سابق الإشارة إليها.

(117) عبد الله بن بسام البسيبي، من أوقاف المياه في بلدة أشيقر قديماً، الرياض 18 جمادى الآخرة 1427، موافق 14 يوليوز 2006، عدد 13899.

(118) الأمن المائي water stress index، حسب المعايير الدولية، هو متوسط نصيب الفرد في بلد ما سنوياً من الموارد المائية المتجددة والعذبة لحاجات الشرب والاستهلاك المنزلي والزراعة والصناعة، فاعتبرت أن معدل 1000 متر مكعب هو الحد الأدنى الذي يسد حاجة الفرد، مع ترجيح خفض هذا المعدل إلى النصف للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة، وهي مواصفات تتناول المنطقة العربية بشكل عام، وكل نزول عن هذا المعدل يعتبر عنواناً لأزمة مالية حادة.

خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، ط1، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، بيروت، 2016، ص: 12-13.

الصالح للشرب والماء المخصص للرّي، وبالتالي فإن المحافظة على هذا التراث تستلزم دعم الإمكانيات المخصصة للصيانة والإصلاح قصد تأهيلها لضمان دوامها واستغلالها الأمثل⁽¹¹⁹⁾.

وفي عدة خطب لجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، أكد على أهمية "إرساء سياسة مائية حديثة، وبالاهتمام الجدي بتمويل السدود قصد بناء سد كل سنة مع المتابعة في التنقيب على المياه الجوفية⁽¹²⁰⁾".

وهو النهج الذي سار عليه جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، مذكرا به في خطاب العرش بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة، بقوله: "فالمخطط الوطني للماء، يجب أن يعالج مختلف الإشكالات المرتبطة بالموارد المائية، خلال الثلاثين سنة القادمة.

كما أن الحكومة والمؤسسات المختصة، مطالبة باتخاذ تدابير استعجالية، وتعبئة كل الوسائل لمعالجة الحالات

(119) بوشعيب الزيتوني، منافع السدود والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، ضمن "السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في أفق بداية القرن 21"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الدورة الخريفية لسنة 2000، ص: 360-361.

(120) محمد بونبات، العناية بالمجال المائي والتنمية القروية في خطب جلالة الملك الحسن الثاني، دعوة الحق عدد 345، 1999، ص: 33.

الطارئة، المتعلقة بالنقص في تزويد السكان بالماء الصالح للشرب، وتوفير مياه سقي المواشي، خاصة في فصل الصيف. ولهذا الغاية، ما فتئنا نؤكد على ضرورة مواصلة سياسة بناء السدود، التي يعد المغرب رائدا فيها.

وقد حرصت على السير على هذا النهج، حيث تم بناء ثلاثين سدا من مختلف الأحجام خلال الثمانية عشر سنة الماضية⁽¹²¹⁾.

ويمكن للوقف أن يسهم في تشييد سدود وقفية من خلال تعبئة مجتمعية لكل الفاعلين الاقتصاديين والجمعويين والسياسيين وجميع أفراد المجتمع، بحيث تتولى الوزارة الوصية على الأوقاف، والوزارة الوصية على المياه وضع خطة وإجراءات عملية لتحقيق هذا المشروع في العديد من المناطق في المغرب والذي سيكون له أثر تنموي كبير في توفير المياه الصافية وفي المجال الزراعي والصناعي والتنموي بصفة عامة.

4. أوقاف استخدام مياه البحر وإعادة تدوير المياه

من المشاريع المائية الكبرى التي تتطلب إسهام الوقف في تمويلها تطوير موارد المياه البديلة من خلال استخدام مياه

(121) مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لتربع جلالتة على عرش أسلافه المنعمين.

البحر مباشرة وبدون تحلية للأغراض الزراعية حيث يمكن توفير كافة احتياجات الاستهلاك المنزلي والصناعي الحالي من المياه بإحلال 25% فقط من الأعلاف المزروعة بالمياه الجوفية باستخدام مياه البحر. وفي هذا الإطار قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء مزرعة تجريبية باستخدام مياه البحر، وأثبتت التجربة نجاحها، مما يعني إمكانية توفير نسبة كبيرة من احتياجات القطاع الزراعي من مياه البحر مستقبلاً⁽¹²²⁾.

كما يمكن إعادة تدوير المياه المستعملة ومعالجتها خاصة تلك المتعلقة بمياه الوضوء في المساجد أو مياه الاستعمال المنزلي مع ضرورة فصلها عن مياه الصرف الصحي لتقليل تلوثها، بحيث "تعتبر معالجة المياه العادمة من أفضل وأعظم طرق المحافظة على البيئة بكل مكوناتها"⁽¹²³⁾.

وتحتاج المشروعات المطلوب إقامتها للحفاظ على إدارة المياه واستثمارها أموالاً كثيرة، يستطيع الوقف أن يغطي جانباً

(122) عادل أحمد بشناق، الاستراتيجية المستقبلية لإدارة الموارد المائية في ظل متطلبات التنمية في المملكة العربية السعودية، ضمن ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي عام 1440هـ/2020م، وزارة التخطيط الرياض، 2002، ص: 11.

(123) ناصر عبد اللطيف رشيد دبوس، حكم تطهير واستعمال المياه العادمة في الفقه الإسلامي، أطروحة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. 2012، ص: 246.

منها وذلك من خلال حث الناس على بذل الأوقاف لهذه الأغراض وإيضاح فضل الوقف على هذه المشروعات⁽¹²⁴⁾.

وبصفة عامة، ونظرا لأهمية الأمن المائي في العصر الراهن، فإنه يمكن لمؤسسة الأوقاف، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، توجيه المشاريع الوقفية في تنمية الموارد المائية، ومد قنوات الري في كل الأراضي الزراعية، وتوفير آلات السقي الحديثة لسقيها، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وحفر الآبار في المناطق النائية والتي تتوفر على مياه جوفية، والاهتمام بمياه العيون الوقفية وتنشيط مياهها وإصلاحها والعناية بها وحمايتها من التلوث، كما يمكن توجيه الأوقاف إلى إنشاء السدود الوقفية من أجل الاستفادة من مياه الأمطار والثلوج في عملية سقي الأراضي الزراعية الكبيرة والاستفادة من مياه البحر والمياه المستعملة في الزراعة وغيرها.

(124) أحمد علي سليمان، منهج الإسلام في مواجهة مشكلات المياه، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، 2010، ص: 60.

المطلب الثاني: آفاق الوقف المائي على المستوى الدولي

تشير الدراسات إلى أن الصراع القادم في العالم سيكون من أجل السيطرة على مصادر المياه ومنابعه⁽¹²⁵⁾، فالمياه كانت ومازالت مصدر النزاعات والأطماع رغم الاتفاقيات المبرمة دولياً⁽¹²⁶⁾، وهكذا، فإن "بوادر الألفية الثالثة تشير إلى نقل النزاع من البترول إلى الماء، وهو أمر أخطر من سابقه باعتبار أن الإنسان قد يستغني عن البترول لكنه لا يمكن أن يستغني عن الماء"⁽¹²⁷⁾.

ونظراً لخطورة المشاكل المترتبة عن النزاع على الماء على المستوى الدولي، وفي مقابل النظرة الاقتصادية التي ترى أن الماء سلعة تخضع لقانون العرض والطلب، هناك مقاربة أخرى لا تهدف إلى الربح وترى أن الماء مورد مشترك بين البشر جميعاً، كما أنه يتجاوز حدود السيادة الوطنية، لذلك يجب أن يدار من قبل منظمة مستقلة تقوم على مبدأ التضامن،

(125) ينظر، خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، م.س.

(126) محسن الخزندار، المياه والأمن القومي العربي، دراسة صادرة عن موقع نضوب الموارد 2010.

<http://www.resourcecrisis.com/index.php/books/68-water/556-5>

(127) إدريس الضحك، الماء عالمياً ووطنياً موارد -نظامه القانوني، م.س. ص: 16.

وتتبنى هذه المقاربة المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة⁽¹²⁸⁾.

وبناء على ذلك سعت هذه المنظمات إلى طرح مبادرة، عهدت بها إلى خبراء متخصصين، تهدف إلى تقنين قانون أخلاقي لاستعمال الماء Code éthique pour l'usage de l'eau وذلك بربط استعمال الموارد المائية بالقانون الإنساني. وقد أكد هؤلاء الخبراء على ضرورة الرجوع إلى القانون الإنساني كمصدر أساسي لإعداد قانون مركب من مجموعة من المبادئ القابلة للتطبيق على المستوى العالمي⁽¹²⁹⁾، لأنه لا يمكن فصل الحق في الماء عن باقي الحقوق الإنسانية، فكل إنسان له حق أصيل في الحصول على مياه كافية ووافية لاحتياجاته⁽¹³⁰⁾، تحقيقاً لمفهوم "العدالة المائية" الذي يستند أولاً إلى الآليات الملائمة للاستفادة بإنصاف من المياه العابرة للحدود؛ وثانياً، عدم إخضاع المياه لآليات العرض والطلب لأن الموارد المائية

(128) Yenny Vega Cárdenas , **La construction sociale du statut juridique de l'eau en Amérique du Nord**, op.cit. , p. 4.

(129) **L'eau, patrimoine commun de l'humanité**, En collaboration avec le Comité promoteur mondial pour le Contrat de l'eau, L'Harmattan, Pris, 2002, p.27.

(130) أميمة سميح الزين، الحق في الماء حق أساسي من حقوق الإنسان، مجلة جيل حقوق الإنسان، ع1، 2013، ص: 122.

في الأساس هي موارد اجتماعية وجماعية لا يمكن التفرد بها؛ وثالثاً، مراعاة قواعد العدالة والإنصاف، بين جميع المتفاعلين للموازنة بين المصالح المتناقضة، ورابعاً، أن تتضمن "العدالة المائية" التضامن بين الأجيال الحالية والمستقبلية لضمان الانتقال المستدام للموارد البيئية ما بين الأجيال... وخامساً، اعتبار المياه عنصراً أساسياً للبقاء على قيد الحياة إذ يرتبط بالأمن الإنساني البشري⁽¹³¹⁾.

ويعتبر نظام الوقف المائي الأكثر ملائمة في بلورة عناصر مفهوم "العدالة المائية" على المستوى الدولي بحكم طبيعته الفقهية والقانونية التي ترمي إلى الحفاظ على الأصل والاستفادة من ثمرته، وعلى هذا، يمكن لنظام الوقف أن يشكل إطاراً لاتفاقيات دولية تجعل المياه الدولية مياهاً وقفية، بحكم طبيعتها المشتركة بين جميع الدول والتي لها الحق في الاستفادة منها واستغلالها على قدم المساواة، مع مسؤوليتها في المحافظة عليها من التلوث، تعزيزاً للتعاون الدولي ونزعاً لفتيل الحرب على المياه والصراع عليها.

(131) شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، رؤى استراتيجية، ع 4، سبتمبر 2013، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص: 78.

<http://strategicvisions.ecssr.com>

وفي هذا السياق يأتي دور المنظمات الدولية الإسلامية
من أجل طرح فكرة الوقف المائي على المستوى الدولي
كمدخل إنساني وكإطار لاتفاقيات دولية تتأسس على الملكية
الوقفية للمياه الدولية، وأحقية جميع الشعوب في الاستفادة
منها، ولا يحق لدولة ما الاستئثار بها، وإنما لها الانتفاع بها
بالقدر الذي لا يهدد الأمن المائي لجيرانها.